

تحرك عاجل

مخاوف بشأن الحالة الصحية لأسير فلسطيني تعرّض للتعذيب

يقع أحمد مناصرة، أحد السكان الفلسطينيين بالقدس الشرقية المحتلة، في زنزانة انفرادية داخل سجنٍ بجنوب إسرائيل منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وكان قد تعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بعد اعتقاله في 2015 (حينما كان في الثالث عشر من عمره)، وحرّم من حقه في المحاكمة العادلة، ويُعاني مناصرة من حالة صحية عقلية ونفسية خطيرة نشأت أثناء احتجازه، وتدهورت خلال حبسه الانفرادي المطوّل، الذي بلغ درجة التعذيب. ورفضت المحاكم في جلسات انعقدت في صيف عام 2022 التماسات لإخراجه من الحبس الانفرادي وإطلاق سراحه مبكرًا. ووفقًا لما ذكره أطباء نفسيون مستقلون، فإن استمرار احتجازه سيُلحق به "ضررًا لا يمكن معالجته".

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الوزراء يائير لابيد

مكتب رئيس الوزراء

كريات بن غوريون، مبنى ج،

القدس 91950، إسرائيل

فاكس: +972-2-5605000

[البريد الإلكتروني: PMO.heb@it.pmo.gov.il](mailto:PMO.heb@it.pmo.gov.il)

Prime Minister Yair Lapid

Prime Minister's Office

Kiryat Ben Gurion, Building C

Jerusalem 91950, Israel

Fax : +972-2-5605000

Email: PMO.heb@it.pmo.gov.il

السيد رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد ...

تُساورنا بواعث القلق بشأن حالة أحمد مناصرة، الفلسطيني البالغ من العمر 20 عامًا وأحد سكان القدس الشرقية المحتلة، المُعتقل حاليًا في سجن إيشل الواقع على مقربة من بئر السبع، بجنوب إسرائيل.

وتُظهر الأدلة المُستخلصة من استجواب أحمد مناصرة، بعد اعتقاله في 2015 (حين كان يبلغ من العمر 13 عامًا، أي دون الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية الموصى به في القانون الدولي)، أنه تعرّض للمعاملة السيئة وأسُجوب دون حضور محاميه أو أحد والديه، ما يُشكّل انتهاكًا لاتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ويعاني أحمد مناصرة من حالة صحية خطيرة؛ ففي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، شخّص طبيب نفسي إسرائيلي مستقل إصابته بحالة صحية عقلية ونفسية خطيرة، تشمل الفصام والذهان والاكتئاب الحاد، وقد ظهرت هذه الأعراض عليه منذ اعتقاله. ومع ذلك، احتجزته مصلحة السجون الإسرائيلية، بعد عشرة أيام تقريبًا من تشخيص حالته، داخل زنزانة انفرادية، حتى اليوم. وقال أطباء نفسيون أن سجنه، وعلى وجه الخصوص حبسه الانفرادي منذ بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2021، لا يزال يعرض حياته لخطر بالغ، إلا أن مصلحة السجون الإسرائيلية جددت، في 17 أبريل/نيسان 2022، حبسه الانفرادي لمدة ستة أشهر إضافية، إلى 16 أكتوبر/تشرين الأول 2022. وأسرع طبيب السجن بنقل أحمد مناصرة

إلى مستشفى السجن، في 13 يونيو/حزيران 2022، بعد تدهور حالته الصحية العقلية والنفسية على نحو هدد حياته؛ ثم أُخرج من المستشفى في 19 يوليو/تموز 2022، وأعيد مباشرةً إلى زنزانته الانفرادية. ويُعد حبسه الانفرادي لأكثر من 15 يومًا انتهاكًا للحظر المُطلق المفروض على التعذيب.

وأمضى أحمد مناصرة، حتى الآن، حوالي سبعة أعوام من فترة الحكم بسجنه لمدة 12 عامًا، ما يؤهله، وفقًا للقانون الإسرائيلي، للنظر في إمكانية إطلاق سراحه المبكر. ومع ذلك، رفضت المحاكم خلال جلسات انعقدت في صيف عام 2022، الالتماسات التي قَدِّمها لإخراجه من الحبس الانفرادي والحكم بأهليته لإطلاق السراح المبكر؛ وفي 1 سبتمبر/أيلول 2022، نظرت محكمة منطقة بئر السبع في آخر التماسات مناصرة لإطلاق سراحه في وقت مبكر، استنادًا إلى دواعي الضرورة الطبية، لكنه قُوبل بالرفض أيضًا.

ونهب بكم أن تعملوا على إطلاق سراح أحمد مناصرة، مع تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية اللازمة له في مجتمعه ومحيطه. وريثما يُطلق سراحه، ينبغي إخراجه على الفور من حبسه الانفرادي وإتاحة الرعاية الصحية له، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المسبقة. ونحثكم أيضًا على أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لإجراء تحقيقات وافية وعاجلة تتسم بالحيادية والفعالية بشأن تعرُّض أحمد مناصرة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، كما زُعم.

مع خالص التحيات

يصل الحبس الانفرادي لما يزيد عن 15 يوماً إلى حد انتهاك الحظر المُطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتُشكل حالة أحمد مناصرة الصحية العقلية والنفسية التي ازدادت تدهوراً بسبب المعاملة التي لاقاها خلال احتجازه أحد شواغل حقوق الإنسان المُلحة وحالة طبية طارئة، إلا أن مصلحة السجون الإسرائيلية تُصِرّ على وضعه قيد الحبس الانفرادي. وكان أحد الأطباء النفسيين الإسرائيليين المستقلين، والذي ينتسب إلى منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في إسرائيل، قد شخّص، في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، معاناة مناصرة من حالة نفسية وعقلية خطيرة، تشمل الفصام والذهان والاكتئاب الحاد، وقد نشأت هذه الحالة منذ سجنه. ومع ذلك، احتجزته مصلحة السجون الإسرائيلية، بعد عشرة أيام تقريباً من هذا التشخيص، داخل زنزانه انفرادية، حتى اليوم. وفي 13 أبريل/نيسان 2022، نشرت منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" تقييم الأطباء النفسيين لديها لحالة أحمد مناصرة والذي خص إلى أن سجنه المستمر سيُلحق به "ضرراً لا يمكن معالجته". وعلى الرغم من ذلك، جددت مصلحة السجون الإسرائيلية، في 17 أبريل/نيسان 2022، حبسه الانفرادي لمدة ستة أشهر إضافية. وفي 13 يونيو/حزيران 2022، أسرع طبيب السجن بنقل أحمد مناصرة إلى مستشفى السجن، بعد تدهور حالته الصحية العقلية والنفسية إلى درجة هددت حياته؛ ثم أُخرج من المستشفى في 19 يوليو/تموز 2022، وأعيد مباشرةً إلى زنزانه الانفرادية.

وكان أحمد مناصرة يبلغ من العمر 13 عاماً، حينما أُعتقل في 2015، على خلفية طعن وإصابة شخصين في مستوطنة بسغات زئيف، ويُعد هذا السن أقل من الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية الذي أوصت به اتفاقية حقوق الطفل (التعليق العام رقم 24). وفي ذلك الوقت، لم يكن قانون الشباب الإسرائيلي يُجيز سجن الأشخاص دون سن 14 عاماً؛ وبالتالي، أُرجئت إجراءات محاكمته إلى أن بلغ من العمر 14 عاماً. وبعد مرور شهر على اعتقال مناصرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، نُشر علناً مقطع فيديو من جلسة استجوابه. وأظهر الفيديو، الذي كانت مدته عشر دقائق، وإطلعت عليه منظمة العفو الدولية، أحمد مناصرة وهو يُستجوب من ثلاثة رجال، دون حضور محاميه أو أحد والديه معه، ما يُعتبر انتهاكاً للمعايير الدولية. وقد بدا على أحمد القلق وازداد مع استمرار صراخ المحققين في وجهه وتوجيه الإهانات والتهديدات إليه. ويُعد هذا المقطع دليلاً على ارتكاب العديد من الانتهاكات لحقوق أحمد مناصرة بصفته طفلاً ومُعتقلاً. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم تُجر أي تحقيقات بشأن تصرفات

ضباط الشرطة أو الأمن. وعلى الرغم من أن المحاكم خلصت إلى عدم اشتراك مناصرة في عمليات الطعن، أدانته بمحاولة ارتكاب القتل العمد في 2016، وحكمت عليه بالسجن لمدة 12 عامًا، ثم حُفِّضت المحكمة العليا مدة العقوبة إلى تسعة أعوام ونصف في أغسطس/آب 2017.

وتتماشى معاملة أحمد مناصرة مع نمط التمييز الذي يُمارَس على نطاق أشمل ضد الأطفال الفلسطينيين داخل إطار نظام القضاء الجنائي بإسرائيل؛ فبحسب سِجِلَات منظمة العفو الدولية، أُعْتَقِل نحو 170 سجينًا فلسطينيًا لدى إسرائيل، حينما كانوا أطفالًا، اعتبارًا من يونيو/حزيران 2022، ويتضمن هؤلاء اثني عشر طفلًا رهن الاعتقال الإداري. وفي كثير من الحالات، حُرِم الأطفال من المثل في محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية، بل وتعرَّضوا أيضًا للتمييز بدوافع عنصرية نظرًا لكونهم فلسطينيين. وتُظهر الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى، مثل "بتسليم" و"هموكيد" والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، أن السلطات الإسرائيلية تُنفِّذ القانون على نحو تمييزي عنصري، وذلك بحرمان الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة من حقوقهم الأساسية في المحاكمة العادلة والحماية من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وإن حرمان الأطفال الفلسطينيين من حقوق المحاكمة العادلة، وما يصاحب ذلك من إساءة المعاملة، يُشكِّل جزءًا من نظام قاسٍ من القمع والهيمنة (أو الفصل العنصري) بحق جميع الفلسطينيين ويُساهم في ترسيخه. وخلص تقرير أصدرته المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال في أبريل/نيسان 2016، إلى تعرُّض ثلاثة من كل أربعة أطفال فلسطينيين للعنف البدني عقب اعتقالهم بصورة أو بأخرى، بينما لا يحضر الآباء أو الأمهات مع 97% من الأطفال خلال استجوابهم، ولا تُتاح لهم أي فرصة للوصول أو الاستعانة بمحاميين.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العبرية أو الإنكليزية، ويمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد مناصرة (صيغة الذكر)